دليل القارئ

التحليل النوعي: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

يستعرض هذا التقرير أداء المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030 من حيث الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة والمقاصد البالغ عددها 169 مقصداً والروابط في ما بينها. ويُقاس الإنجاز في المقاصد القابلة للقياس الكمي أو تلك التي تحدد معياراً مرجعياً (مثل المقصد 3-4 بشأن تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بحلول عام 2030) وتلك التي تدعو إلى تغيير السياسات (مثل المقصد 5-أ بشأن القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية).

لا يقتصر التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 على قياس التقدم المحرز، فهو يتضمّن تحليلاً للأسباب الجذرية التي تقوّض تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وإذ ينطلق في التحليل من منظور حقوق الإنسان، يدقّق التقرير في حالة المنطقة ككل وضمن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، ليرصد كم أنها عادلة ومستندة إلى الحقوق وملتزمة بمبادئ خطة عام 2030. ويغطي كل فصل هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، كما يتناول الروابط بين جميع الأهداف، ويحدد التدخلات الاستراتيجية الأساسية اللازمة لإزالة العوائق الرئيسية.

ويعتمد التحليل جزئياً على نتائج التحليل الكمي على مستوى المقاصد والمؤشرات، كما يستند إلى ثروة من المعرفة بالمنطقة تتيحها الأمم المتحدة في منشوراتها وإلى المدخلات الواردة من عدد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية. أخيراً، يعتمد التحليل على البحث الأكاديمي من المنطقة بالإضافة إلى عملية مراجعة من فريق خبراء مستقلين من جميع أنحاء المنطقة العربية، بالإضافة إلى خبراء وممارسين من الأمم المتحدة (الشكر والتقدير).

التحليل الكمي: استخدام إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

يستخدم التقرير إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة الذي طوره فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وقد أقرته الجمعية العامة في قرارها A/Res/71/313. ولاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وتقييمه في المنطقة العربية، ينظر التقرير في جميع المؤشرات البالغ عددها 232 مؤشراً، ولكن النتائج تقتصر على المؤشرات التي تتوفر عنها بيانات كافية للحصول على متوسط إقليمي، وفقاً للمنهجية المتبعة في هذا التقرير.

مصادر البيانات ومنهجية التحليل الكمي

تُستخدم قاعدة بيانات الأمم المتحدة العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تحفظها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، كمصدر رئيسي للبيانات في هذا التقرير. وتتيح قاعدة البيانات إمكانية الوصول إلى بيانات منسقة ومصادق عليها، تم جمعها من خلال منظومة الأمم المتحدة في مستودع للبيانات الوصفية. ويستند حساب جميع المتوسطات الإقليمية للمؤشرات إلى قاعدة البيانات هذه. وتمت مراجعة قاعدة البيانات بين حزيران/يونيو وتشرين الأول/أكتوبر 2018، وتم في تموز/يوليو 2019 تحديث البيانات لقيم عام 2017 وما قبله. واستُخدمت مصادر بيانات أخرى كما وردت في منشورات مختلفة للأمم المتحدة في تحليل القضايا حسب الحاجة.

جرى تنزيل البيانات من قاعدة البيانات العالمية ومراجعتها على ثلاث خطوات.

الخطوة الأولى - استبدال الثغرات في البيانات: تم النظر في توفر البيانات لكل مؤشر أو مؤشر فرعي للفترة بين عامي 1990 و2017 للبلدان العربية البالغ عددها 22 بلداً. وفي حال وجود ثغرات كبيرة في البيانات، استبدلت البيانات الناقصة باستخدام أحدث نقاط البيانات المتاحة. وتم تطبيق فجوات زمنية تصل إلى ثماني سنوات، مع أخذ عام 2009 كحدّ أقصى. وقد تم تجاوز الحد الأقصى المحدد بعام واحد فقط في حال توفرت بيانات غنيّة عن البلدان العربية.

الخطوة الثانية - تصفية المؤشرات: تمت تصفية المؤشرات بناءً على معيارين، هما: (أ) توفر البيانات لنصف أو أكثر من إجمالي سكان المنطقة العربية، و(ب) توفر البيانات لأكثر من ثلث البلدان العربية أي أقلّه ثمانية بلدان.

تعتبر البيانات الخاصة بكل مؤشر "متاحة" في هذا التقرير إذا تم استيفاء جميع المعايير المذكورة لحساب متوسط إقليمي. وفي حال غياب البيانات كلياً أو عدم توفرها إلا لعدد قليل من البلدان، أي أنها لا تفي بالمعايير المذكورين أعلاه، يشير التقرير إلى ذلك باستخدام "لم تُستوف المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر".

وفي كل فصل مخطّط يوضح مستوى "تغطية المؤشرات"، فيبيّن مدى توفر القيم المحسوبة للمؤشرات.

الخطوة الثالثة - التحقق من البيانات والاستبدال النهائي: تم التحقق من جميع البيانات على مستوى كل بلد بعد التحديث الرئيسي في تموز/يوليو 2019 لقاعدة البيانات العالمية. وفي الحالات التي حدثت فيها تغييرات كبيرة في نقاط بيانات البلدان المختارة يمكن أن تؤثر على المجاميع الإقليمية، تم تكرار الخطوة الأولى. ويتضمّن كل فصل ملاحظة تسرد المؤشرات التي تأثرت بهذا التحديث. ويتضمّن المرفق بهذا التقرير، المنشور على شبكة الإنترنت، مزيداً من التفاصيل عن عملية استبدال البيانات للبلدان المتأثرة بهذه الخطوة.

ولكل مؤشر يفي بالمعايير المذكورة، يُحسب مجموع المنطقة العربية ويُقارن بالقيمة المستهدفة للمؤشر (عند توفرها)، والمجموع

العالمي ومجموع مناطق أخرى. وغالباً ما تكون طريقة التجميع المستخدمة هي المتوسط المرجح لقيم البلدان في منطقة معينة، وعلى المستوى العالمي، وفي بعض الحالات النادرة، يحتسب مجموع هذه القيم. ويحُدّد الترجيح بواسطة البيانات الوصفية حيثما أمكن، أو باستخدام سابقة مثبتة في الأدبيات. ويشار إلى طريقة التجميع والوزن المستخدم تحت كل شكل في التقرير.

تقدّم المرفقات المنشورة على الإنترنت البيانات حسب البلد، وتبيّن القيم المستخدمة في حساب المتوسطات الإقليمية (https://www.unescwa.org/ar/publications/تقرير-عربي-تنمية-مستدامة-2020).

المناطق

تتبع مجموعات البلدان المستخدمة في التقرير تصنيف المناطق حسب "الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي" (M49) لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ، وهي: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA)؛ وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ أوقيانوسيا [باستثناء أستراليا ونيوزيلندا] (Oceania)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA).

وتتضمّن المنطقة العربية (المشار اليها بكلمة "Arab" في الأشكال) كما وردت في التقرير، 22 بلداً تقع في شمال أفريقيا وغرب آسيا والقرن الأفريقي. وهي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، دولة فلسطين، السودان، الصومال، العراق، عُمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

ولمزيد من المقارنة والتحليل المتعمق داخل المنطقة العربية، تستخدم مجموعات دون إقليمية للبلدان تحدّد حسب الموقع الجغرافي للبلدان العربية و/أو الهياكل الاقتصادية ومستويات الدخل. ومجموعات البلدان هي:

- بلدان مجلس التعاون الخليجي وتشمل الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عُمان، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية؛
- بلدان المشرق العربي وتشمل الأردن، الجمهورية العربية السورية، دولة فلسطين، العراق، لبنان، مصر؛
- بلدان المغرب العربي وتشمل تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب؛
- البلدان العربية الأقل نمواً وتشمل جزر القمر، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن.

وفي حالات معيّنة، تُعرض بيانات وتحليلات أجرتها كيانات للأمم المتحدة باستخدام مجموعات إقليمية معدلة بعض الشيء، ويُشار إليها في التحليل "ببلدان المنطقة" عوضاً عن "المنطقة العربية". ويتضمّن التقرير إفادة مرجعية لهذه الحالات، ويُشرح في الحواشي التوزيع الجغرافي المعدّل.